المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait
منظمة عربية مستقلة

كفاءة البنوك العربية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة وأربعة - يونيو/ حزيران 2011 - السنة العاشرة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

المدير العام

المحتويات

أولاً: مقدمة 2

ثانياً: مفهوم الكفاءة 3

ثالثاً: من الإنتاجية إلى الكفاءة 3

رابعاً: الطرق غير المعلمية: تطويق البيانات 4

خامساً: الطرق المعلمية 6

سادساً: كفاءة البنوك العربية 7

سابعاً: الخاتمة 10

المراجع 11

كفاءة البنوك العربية

إعداد : د. وليد عبدمولاه

أولاً : مقدمة

تسهم البنوك إسهاماً كبيراً في النشاط الاقتصادي لا سيما في الدول النامية، حيث أنها تمثل القناة الرئيسية لتدفق رأس المال. لذا أصبح أداء النظام المصرفي لأي بلد قضية استراتيجية من أجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل، خاصة في وجه الصدمات المالية والاقتصادية. وقد ألزم انخراط جميع الدول العربية في ظاهرة تحرير النظام المالي والعولمة جملة من الإصلاحات هدفها رفع القيود عن النظام المصرفي وتحسين كفاءته وتشجيع الممارسات التنافسية. وقد دعى هذا الاتجاه المصارف العربية لتحديث عملها، تماشياً مع متغيرات ومتطلبات إرساء نظام مصرفي يتمتع بكفاءة أعلى من حيث التخصيص الأمثل للموارد وانخفاض الأسعار والمهنية المالية على قدر واسع من الأهمية للمستثمر والمستهلك على حد السواء.

ألزم انخراط جميع الدول العربية في ظاهرة تحرير النظام المالي والعولمة جملة من الإصلاحات هدفها رفع القيود عن النظام المصرفي وتحسين كفاءته وتشجيع الممارسات التنافسية.

لذا فإن التساؤل عن مستويات كفاءة البنوك وطرق قياسها ومعرفة ما إذا كانت هذه الإصلاحات قد أدت إلى تطور ملموس في أدائها يأخذ أهمية قصوى. من هنا تنبثق تساؤلات فرعية مهمة لضرورة معرفة ما إذا كان للبنوك الصغيرة والمتوسطة فرصة في الاستمرار في عصر العولمة المالية، ما إذا كان دخول البنوك الأجنبية صحي أم لا وما إذا كان الأفضل أن تكون البنوك خاصة أم حكومية.

تخلق المنافسة المتزايدة باستمرار في سوق الخدمات المالية الحاجة إلى الوصول إلى معلومات من شأنها السماح بتقييم كفاءة هذه البنوك. ويمكن استخدام أساليب مختلفة من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة، كما يمكن تصنيف هذه الأساليب إلى ثلاث طرق، أولها الطرق التقليدية المعتمدة على المؤشرات المالية، بالإضافة إلى الطرق المعلمية، والطرق الغير معلمية. في القسم في الثاني والثالث من هذا العدد، يتم تناول مفهوم الكفاءة واختلافها مع الإنتاجية. وفي القسمين الرابع والخامس يناقش العدد الطرق المعلمية والغير معلمية لقياس الكفاءة. ويناقش القسم السادس كفاءة

البنوك العربية اعتماداً على بعض الدراسات المتاحة. ثم يقدم القسم السابع خاتمة تلخص أهم ما ورد هذا العدد.

ثانياً: مفهوم الكفاءة

إن بعض البنوك أفضل من غيرها، ويرجع ذلك في الأساس إلى نوعية تنظيمها، مما يمكنها من تحسين إدارة التدفقات والمعاملات المالية. هذه البنوك كفوءة «تقنياً» لسيطرتها على الجوانب التقنية للوساطة المالية ، مما يخولها تقديم الحد الأقصى من هذه الخدمات، اعتماداً على مستوى معين من الموارد. إلى جانب هذه الكفاءة التقنية المتمثلة في الكيفية المثلى في الربط بين الموارد والمُخرجات من الخدمات المالية فإنه يمكن اعتبار جانب إضافي يشير إلى معرفة أسعار الموارد. من هذا المنطلق فإن الكفاءة تتمثل في اختيار تركيبة الموارد الأقل تكلفة لإنتاج الحد الأقصى من الخدمات المالية. وعليه فإن مثل تلك البنوك ذات الكفاءة الاقتصادية أو التخصيصية تتمكن من مجابهة القيود والمتغيرات المرافقة لتغير الأسعار واشتداد المنافسة.

من هنا يمكن تعريف كفاءة البنك على أنها نتاج للكفاءة التقنية والكفاءة الاقتصادية. ويمكن لبنك معين أن يتحلى بالكفاءة التقنية في حين يشكو من سوء كفاءته اقتصادياً في ظل عدم الإلمام بالسوق ، وسوء فهم المخاطر أو عدم اعتماد تسعيرة مناسبة. وفي المقابل، يمكن لبنك كفوء اقتصادياً أن يتعثر تقنياً لاعتماده على تقنية عفا عليها الزمن، مما يشكل هدراً لجزء من الموارد. من هنا يمكن الاستفادة من أوضاع سوق ملائمة، خاصة في غياب الحد الأدنى من المنافسة. باختصار، فإن على البنوك العمل لمواجهة تحرير الخدمات المالية وزيادة المنافسة على زيادة كفاءتها عموماً إذا ما اختارت ما تفعله (الكفاءة الاقتصادية) وإذا ما أجادت فعل ما تختاره (الكفاءة الفنية أو التقنية). من ثم تهتم الكفاءة بشكل عام بنوعية التنظيم والوضعية في السوق بمعنى أنها تقيس أداء البنك من ناحية إنتاجيتها بالإضافة إلى الأداء المالي.

يمكن تعريف كفاءة البنك على أنها نتاج للكفاءة التقنية والكفاءة الاقتصادية. ويمكن لبنك معين أن يتحلى بالكفاءة التقنية في حين يشكو من سوء كفاءته اقتصادياً في ظل عدم الإلمام بالسوق ، سوء فهم المخاطر أو عدم اعتماد تسعيرة مناسبة. وفي المقابل، يمكن لبنك كفوء اقتصادياً أن يتعثر تقنياً لاعتماده على تقنية عفا عليها الزمن، مما يشكل هدراً لجزء من الموارد.

ثالثاً: من الإنتاجية إلى الكفاءة

تقاس إنتاجية البنوك عادة باستخدام مؤشرات الإنتاجية، التي عادة ما تقيس كمية المُخرجات كنسبة من المُدخلات. ويتم التمييز عادة بين الإنتاجية الإجمالية والإنتاجية الجزئية المتعلقة بمُخرج واحد. ويلاحظ قلة

استخدام مفهوم الإنتاجية الإجمالية لصعوبة تجميع المُخرجات والمُدخلات. وعلى العكس، فإن هناك العديد من مؤشرات الإنتاجية الجزئية المحاسبية لقياس الربحية أو الهيكل المالي على سبيل المثال. إلا أن هذه المؤشرات لا تأخذ في عين الاعتبار العوامل الرئيسية المؤثرة على الإنتاجية، كخصائص التقنية المستخدمة، وحجم الإنتاج والقدرة على سرعة إدخال التقانة بالإضافة إلى كفاءة البنك في استخدامه لمُدخلاته في عملية إنتاج الخدمات المالية.

وتبقى معرفة التركيبة الإنتاجية المثلى غير معروفة وتقتضي جمع وتفسير مجموعة عريضة من البيانات المُكلفة. لذا توجه الاقتصاديون (منذ كوبمنس 1951 وفاريل 1957) نحو قياس الكفاءة النسبية لوحدات إنتاجية كالبنوك التي تستخدم تقنية متشابهة وتواجه ظروفاً سوقية متشابهة وتسعى لتحقيق نفس الأهداف. هذا يعني تحديد الوحدات الأكثر كفاءة داخل مجموعة متجانسة من الوحدات الإنتاجية كالبنوك، ومن ثم قياس المسافة التي تفصل بقية الوحدات. وفي ما يتعلق بأفضل الممارسات من الناحية النظرية، فإن الوحدات الإنتاجية المثلى تشكل حدود الكفاءة وتعطي لبقية الوحدات الإنتاجية فرصة التعرف على التدابير اللازمة للارتقاء بأدائها وكفاءتها.

لهذا الغرض يتم استخدام أساليب معلمية وأخرى غير معلمية، تمكن في الحالتين

توجه الاقتصاديون نحو قياس الكفاءة النسبية لوحدات إنتاجية، كالبنوك التي تستخدم تقنية متشابهة وتواجه ظروفاً سوقية متشابهة وتسعى لتحقيق نفس الأهداف. هذا يعني تحديد الوحدات الأكثر كفاءة داخل مجموعة متجانسة من الوحدات الإنتاجية كالبنوك، ومن ثم قياس المسافة التي تفصل بقية الوحدات.

من التعرف على الوحدات الإنتاجية الأفضل، ومن ثم رسم حدود الكفاءة، ومعرفة الوحدات الإنتاجية الأقل كفاءة ومدى ابتعادها من الحد الأقصى للكفاءة.

رابعاً: الطرق غير المعلمية: تطويق البيانات

ظهرت هذه الطريقة خلال سبعينيات القرن الماضي، وتعتمد على منهجية البرمجة الخطية لقياس الأداء والكفاءة النسبية للوحدات الإنتاجية كالبنوك، اعتماداً على مُدخلات ومُخرجات متعددة. علاوة على ذلك، تتميز هذه الطريقة بعدم حاجتها لتحديد صريح لدالة الإنتاج، وقدرتها في الكشف عن علاقات مخفية ومن ثم مصادر انعدام أو ضعف الكفاءة. وتكون وحدات الكفاءة محصورة بين 0 (بمعنى انعدام للكفاءة) و1 (بمعنى كفاءة مثالية تشكل نقاط حدود الكفاءة). على سبيل المثال 0.7 يعني أن كفاءة هذا البنك لا تمثل إلا 70%

من كفاءة البنوك الأفضل كفاءة، مما يبقى له فرصة تحسين إنتاجيته بنسبة 30%.

تعتمد طريقة تطويق البيانات الغير معلمية على منهجية البرمجة الخطية لقياس الأداء والكفاءة النسبية للوحدات الإنتاجية كالبنوك، اعتماداً على مُدخلات ومُخرجات متعددة. علاوة على ذلك، تتميز هذه الطريقة بعدم حاجتها لتحديد صريح لدالة الإنتاج، وقدرتها في الكشف عن علاقات مخفية ومن ثم مصادر انعدام أو ضعف الكفاءة.

هذه الطريقة التي وضعها أساساً شارنيز، كوبر و رودس (CCR, 1978) تعرف الكفاءة على أنها مجموع مرجح للمُخرجات مقسوم على مجموع مرجح للمُدخلات، حيث يتم حساب هيكل الترجيح بصفة جوانية عن طريق برمجية رياضية تفترض ثبات الغلة. في سنة 1984 قام بنكر، شارنيز و كوبر (BCC, 1984) بتعديل النموذج للأخذ بعين الاعتبار فرضية عدم ثبات الغلة. ويمكّن هذا التعديل من قياس ما إذا كان تزايد الغلة، ثباتها أو انخفاضها يزيد من الكفاءة أو العكس.

في حال ثبات الغلة، يتغير حجم المُخرجات بصفة متناسبة مع تغير المُدخلات كما هو الحال في النموذج الأولي (CCR, 1978). ولكن مع الاستغناء عن فرضية ثبات الغلة، فإن حجم المُدخلات يؤدي إلى تغير غير متكافيء في المُخرجات. إذا يساعد استخدام النموذجين على تحديد نطاق الكفاءة التقنية ونطاق كفاءة الحجم بالإضافة إلى البت في نوعية الغلة. نعتمد المثال البسيط التالي لشرح هذه الخصائص، حيث يفترض أن خمس بنوك تنتج خدمة واحدة، اعتماداً على مُدخل واحد، كما يتبين من الجدول رقم 1. يبين الشكل 1 أن البنك رقم 3 هو البنك الوحيد الكفء إذا ما اعتمدت فرضية ثبات الغلة، في حين تضم البنوك الكفوءة البنوك 1 و 3 و 5 إذا ما اعتمدت فرضية الغلة المتغيرة. على سبيل المثال، تحسب الكفاءة التقنية للبنك رقم 2 كالتالي: $0.5 = 2/4$ إذا ما اعتمدت فرضية ثبات الغلة، في حين تحسب هذه الكفاءة التقنية في حال تغير الغلة كالتالي: $0.625 = 2.5/4$. في هذه الحالة تكون كفاءة الحجم تساوي $0.8 = 0.5/0.625$ هذا يعني أن البنك رقم 2 في حالة تزايد الغلة.

جدول (1): بيانات البنوك

البنوك	مُدخل (عدد الموظفين على سبيل المثال)	مُخرج (حجم القروض على سبيل المثال)
1	2	1
2	4	2
3	3	3
4	5	5
5	6	5

جدول (2): نتائج التحليل التطويقي للبيانات

البنوك	الكفاءة في حالة ثبات الغلة	الكفاءة في حالة عدم ثبات الغلة	كفاءة الحجم	
1	0.5	1	0.5	تزايد الغلة
2	0.5	0.625	0.8	تزايد الغلة
3	1	1	1	ثبات الغلة
4	0.8	0.9	0.889	تناقص الغلة
5	0.833	1	0.833	تناقص الغلة

شكل (1): حدود الكفاءة في حالتي ثبات وعدم ثبات الغلة

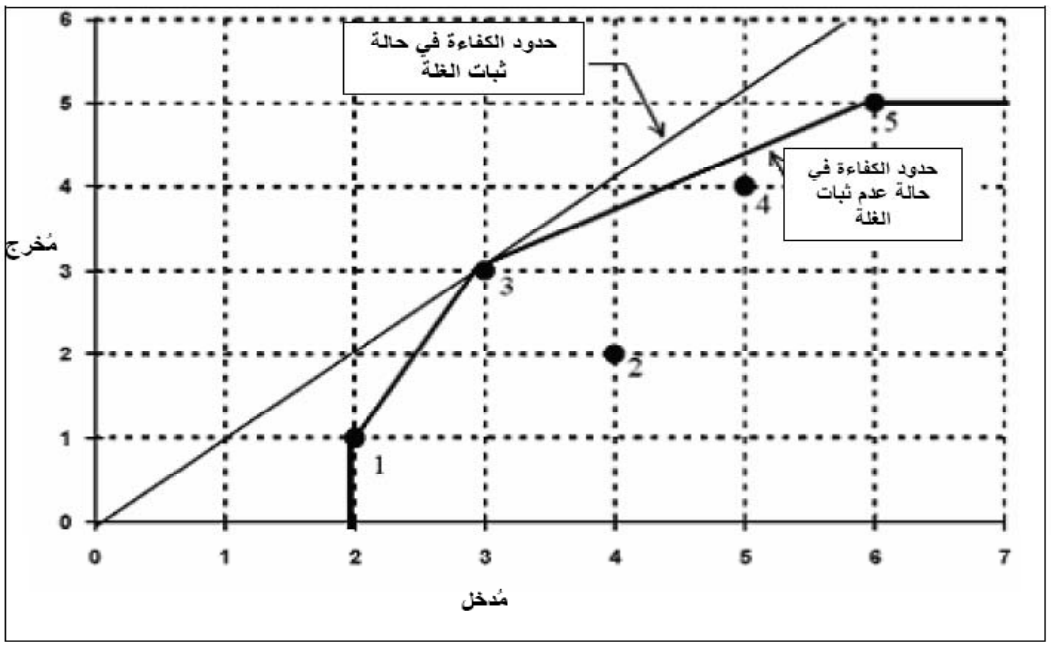

خامساً: الطرق المعلمية

تبحث هذه الطريقة رسم حدود الكفاءة عن طريق تحديد دالة للتكاليف والأرباح، والعلاقة بين المُدخلات والمُخرجات. وعادة ما تكون هذه الدالة في شكل كوب دوغلاس (Cobb Douglas) أو لوغاريتمية متفوقة (Translog). ويحدد لوفال وشميت (1980) وظيفة الإنتاج بأنها مهمة إنتاج الحد الأقصى من المُخرجات، باستخدام كميات معينة من المُدخلات. وبالمثل فإن وظيفة الكلفة هي حصر الكلفة إلى أدنى مستوى لإنتاج مستوى محدد من المُخرجات.

وقد تنوعت تقنيات قياس حدود الكفاءة المعلمية، منها التوزيع الحر

تبحث الطرق المعلمية رسم حدود الكفاءة عن طريق تحديد دالة للتكاليف والأرباح، والعلاقة بين المُدخلات والمُخرجات.

(Distribution free Approach) والحدود العشوائية (Stochastic Frontier Approach). تفترض طريقة التوزيع الحر وجود مستوى متوسطاً من الكفاءة لكل بنك على مر الزمن، مما يمكن من التفرقة بين عدم الكفاءة والخطأ العشوائي، بافتراض أن عدم الكفاءة ثابت في حين أن الأخطاء العشوائية تقترب من الصفر في كل فترة.

يستخدم هذا النهج بيانات مقطعية وزمنية، أما تقنية الحدود العشوائية الأكثر انتشاراً فقد عرضت في ورقة يخنر، لوفيل وشميت 1977، وتستخدم عموماً نماذج تطبيقية لدالة التكلفة والربح أو الإنتاج. وقامت بتقديم نماذج محددة لتقييم حدود الكفاءة.

يختلف هذا النهج عموماً عن الطرق الغير معلمية في الافتراضات التوزيعية للأخطاء، حيث تفترض طريقة الحدود العشوائية أن عدم الكفاءة تتبع توزيعاً نصف عادي غير متناظر، في حين تفترض أن الأخطاء تتبع توزيعاً طبيعياً متناظراً . باستخدام البيانات المقطعية الزمنية يمكن تخفيف الافتراضات التوزيعية لنهج الحدود العشوائية ووصفه بطريقة التوزيع الحر برخر(1993). وعلى العكس من ذلك، فإن طريقة تطويق البيانات تفترض وجود تقلبات عشوائية، مما يعني أن الانحرافات عن حدود الكفاءة تمثل عدم الكفاءة.

يؤدي ذلك إلى أمرين، في حال وجود خطأ في القياس خارج حدود الكفاءة، فإن مؤشر الكفاءة للبنك يكون قد تضمن خطأ، أما في حال وجود خطأ عشوائي لنقطة على حدود الكفاءة، فإنه ينعكس على مؤشرات الكفاءة لكافة البنوك.

لذا فإن اختيار الطريقة المثلى يعتمد على أهداف البحث والبيانات المتاحة. ومع ذلك تبقى الطريقة الغير معلمية في غاية الحساسية إلى القيم المتطرفة، مما يدعم مكانة الطرق المعلمية. ولا بد في هذا الصدد من التأكيد على أن نتائج قياس الكفاءة تبقي رهناً لخيار المُدخلات والمُخرجات. ونظراً لانعدام توافق نظري حول تحديد مُدخلات ومُخرجات القطاع البنكي (انظر كازو ومولينو 2003)، فإنه عادة ما تتم التفرقة بين مفهومين هما الإنتاج والوساطة. حيث يرى الأول أن البنك يقوم بإنتاج خدمات لعملائه، في حين يرى الثاني أن البنوك تقوم بدور الوسيط بين المودعين والمقرضين.

سادساً: كفاءة البنوك العربية

يشكو مجال تحليل كفاءة البنوك العربية من شحة الدراسات، على عكس ما تعرفه مناطق أخرى من العالم. وتبدو الدراسات التي تتناول دولاً عربية معينة (يُمكن ذكر حسن وشمسي وبسيوني 2006) في حالة الإمارات، والشماري وسليمي (1998) في حالة الأردن، والخثلان وعبدالملك (2010) في حالة السعودية

وعبد مولاه ((2009 في حالة تونس) أكثر عدداً من تلك التي تتناول تحليل بنوك عربية في ما بينها. يتم التوقف في ما يلي على نتائج ثلاث من هذه الدراسات.

تقوم دراسة أولسون وتاسييلي (2010) بتقدير كفاءة البنوك في بعض الدول العربية ومقارنة هذه النتائج مع المؤشرات المحاسبية لربحية هذه البنوك متمثلة في العائد على الأصول والعائد على حُقوق الملكية. وقد اعتمدت هذه الدراسة الطريقة المعلمية عن طريق تقدير دالتي التكلفة والربح بغرض تقدير مؤشرات الكفاءة للفترة 2000-2008. ومن ثم يتم قياس متوسط كفاءة البنوك حسب البلد ومقارنتها بالمؤشرات المحاسبية للربحية.

اعتمدت الدراسة على بيانات لـ 83 بنك من 10 دول عربية مختلفة هي البحرين ومصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وعُمان وقطر والسعودية والإمارات. وقد تم حذف بعض البنوك نظراً لسلبية صافي الدخل. تعتمد الورقة على الطريقة المعلمية، وتحديداً طريقة التوزيع الحر، استناداً على جملة المُدخلات متمثلة في الايداع والعمل ورأس المال وجملة المُخرجات متمثلة في القروض والاستثمار.

لغرض فصل عدم الكفاءة عن الخطأ العشوائي، تفضي هذه الورقة إلى استنتاجات هامة، منها انحسار حجم معظم البنوك العربية في نطاق لا يرتقي إلى الحجم الأمثل، وكذلك الحال بالنسبة لمستوى كفاءة التكلفة التي تبقى أصغر من مستواها في البنوك الأمريكية الشمالية، وتتقارب أكثر من مستواها في العديد من الدول الأوروبية والاقتصاديات النامية. كذلك يتبين أن البنوك الإسلامية في هذه الدول العربية تبدو أقل كفاءة من حيث التكلفة والربح من بقية البنوك التقليدية، علماً بأنها أكثر ربحية من البنوك التقليدية.

ينحصر حجم معظم البنوك العربية في نطاق لا يرتقي إلى الحجم الأمثل، وكذلك الحال بالنسبة لمستوى كفاءة التكلفة التي تبقى أصغر من مستواها في البنوك الأمريكية الشمالية، وتقترب أكثر من مستواها في العديد من الدول الأوروبية والاقتصاديات النامية. كذلك يتبين أن البنوك الإسلامية في هذه الدول العربية تبدو أقل كفاءة من حيث التكلفة والربح من بقية البنوك التقليدية، علماً بأنها أكثر ربحية من البنوك التقليدية.

ترى هذه الورقة على غرار العديد من الدراسات الأخرى أن بنوك الدول العربية تظهر أقل تناقضاً بين تدابير الكفاءة من حيث التكلفة والربح مما هو عليه الحال في بعض الدول الأخرى. هذا يعني أنه على الرغم من

عدم الكفاءة من ناحية الربحية، فإن البنوك العربية تبلى بلاءاً حسناً نسبياً بالمعايير الدولية في توليد الأرباح اعتماداً على الموارد المتاحة وبيئة التشغيل الحالية. وتوصي الورقة بإيجاد الإطار التنظيمي السانح لهذه البنوك من الإندماج، نظراً لصغر حجمها النسبي. كما تدعو الورقة البنوك العربية (الإسلامية والتقليدية على حد سواء) لزيادة التركيز على توليد الربحية بدلاً من مراقبة التكاليف.

يُوصى بإيجاد الإطار التنظيمي السانح للبنوك العربية للإندماج والتوسع نظراً لصغر حجمها النسبي، بالإضافة إلى حثها للبنوك (الإسلامية والتقليدية على حد سواء) لزيادة التركيز على توليد الربحية بدلاً من مراقبة التكاليف.

وكما ذكر سالفاً، فإن نتائج دراسة الكفاءة تبقى رهناً لخيار المُدخلات والمُخرجات، ولبيان ذلك يتم التطرق في ما يلي لورقة مصطفى (2009). حيث تقوم هذه الورقة بمقارنة كفاءة 85 بنك عربي ضمن تصنيف مجلة الشرق الأوسط لأكبر 100 بنك عربي لسنة 2005، اعتماداً على طريقة تطويق البيانات الغير معلمية.

وتعتمد هذه الورقة مفهوم الإنتاج، حيث اعتمدت الموجودات وحقوق المساهمين كمُدخلات وصافي الأرباح والعائد على الأصول والعائد على حُقوق الملكية كمُخرجات.

تشير الورقة إلى أن متوسط الكفاءة يساوي 31% إذا ما اعتبرت فرضية ثبات الغلة و43% إذا ما اعتبرت فرضية عدم ثبات الغلة، مما يعني أن البنوك العربية في المتوسط قادرة على تحسين كفاءتها بنسبة 69% و57% على التوالي.

وتبدو هذه النتائج بعيدة إلى حد ما عن نتائج الورقة الأولى بالإضافة إلى أن نتائجها تميل لإبراز تفوق بنوك مصرية وإماراتية من حيث كفاءة الحجم، في حين تبرز البنوك البحرينية ثم المصرية والإماراتية والكويتية في الورقة الأولى.

وتسعى دراسة بن ناصر، بن خضيري وكازو (2009) إلى دراسة آثار المتغيرات المؤسساتية والمالية على كفاءة مجموعة من بنوك من تونس ومصر والأردن والمغرب للفترة 1993-2006، استناداً إلى بيانات الكلفة الإجمالية من عمل وإدارة وحجم القروض والاستثمار. فعمدت هذه الدراسة بعد تقييم كفاءة البنوك في سياق غير معلمتى (التحليل التطويقي للبيانات) إلى الاستعانة بنموذج انحدار توبت (نموذج انحدار مراقب) لبحث تأثير المتغيرات التنظيمية على كفاءة البنوك. وتشير النتائج إلى أن المغرب وتونس تحظيان بنظم مصرفية أكثر كفاءة من مثيلاتها، وذلك على الرغم من تحسن كفاءة البنوك الأردنية منذ 2003. وتبين انحدارات توبت ارتباطا قويا

بين بعض الإجراءات التنظيمية وبين كفاءة التكلفة. وفي هذا السياق، تكشف الورقة أن تحسن الكفاءة المصرفية تتأثر بجودة النظام القانوني والبنوك ذات رأس المال والسيولة النقدية الجيدة. كما يجنح نمو قطاع الصرافة الحد من الكفاءة البنكية وسط بيئة تخضع لقدر محدود من التنظيم. على العكس من ذلك، فقد ثبت وجود علاقة ايجابية بين نمو سوق الأوراق المالية وكفاءة البنوك، مما يؤكد الدور التكاملي بينهما. كذلك فإنه يتبين أن الكثافة الزائدة في القطاع البنكي تؤثر سلباً في كفاءة البنوك.

يُوجد ارتباط قوي بين بعض الإجراءات التنظيمية وبين كفاءة التكلفة، حيث يتبين أن تحسن الكفاءة المصرفية تتأثر بجودة النظام القانوني والبنوك ذات رأس المال والسيولة النقدية الجيدة. كما يجنح نمو قطاع الصرافة للحد من الكفاءة البنكية وسط بيئة تخضع لقدر محدود من التنظيم. على العكس من ذلك، فقد ثبت وجود علاقة ايجابية بين نمو سوق الأوراق المالية وكفاءة البنوك، مما يؤكد الدور التكاملي بينهما. كذلك فإنه يتبين أن الكثافة الزائدة في القطاع البنكي تؤثر سلباً في كفاءة البنوك.

سابعاً: الخاتمة

على النقيض من دراسة المؤشرات المحاسبية التقليدية، فإن منهجية قياس كفاءة البنوك النسبية تمثل أهمية قصوى لمديري البنوك العربية لغرض تحديد أفضل الممارسات والإجراءات لضمان تعزيز الإنتاجية والضغط على التكلفة، في زمن تتزايد فيه المنافسة المحلية والخارجية في سوق الخدمات المالية. من هنا يعتقد العديد أن دراسة كفاءة البنوك العربية في ما بينها تصبو إلى تحسين المساءلة وتحفيز البحث عن تحليل ممارسات البنوك المنافسة الأحسن كفاءة وتكيفها لبنوك أقل كفاءة.

ويمكن إرجاع قسط كبير من الفروقات بين البنوك العربية لعدة قيود تنظيمية محلية تمنع البنوك من السيطرة الكاملة على مُدخلاتها أو مُخرجاتها. تبقى الإجابة عن هذه الأسئلة بالإضافة إلى أسئلة عديدة أخرى طرحت في المقدمة معلقة، بسبب شحة الدراسات التي تتناول كفاءة البنوك العربية والمسائل المتعلقة بها، على عكس ما عرفته مناطق أخرى من العالم من زحم في دراسة القطاع البنكي ومحددات كفاءته.

المراجع الانجليزية

Abdmoulah, Walid, «Banking liberalization and efficiency change, Tunisian evidence over 1990-2006», Euro-Mediterranean Economics and Finance Review, 2009, 4, 3, pp6.25.

Aigner, D., Lovell, C., Schmidt, P., (1977). Formulation and estimation of stochastic frontier production function models. Journal of Econometrics 6 (1), 21-37.

Alkhathlan, K. and Syed Abdul Malik, (2010), Are Saudi Banks Efficient? Evidence Using Data Envelopment Analysis (DEA), International Journal of Economics and Finance, 2, 2.

Al-Shammari, M. & Salimi, A. (1998). Modeling the operating efficiency of banks: A nonparametric methodology. Logistics Information Management, 11, 5–12.

Aly, Hassan Y., F. Al Shamsi, and Y. Bassiouni (2006), "What are the factors that could help improving the UAE banking system's economic efficiencies?", Paper presented at the Economic Research Forum, Egypt, 2006.

Banker, R. D., Charnes A. and Cooper W. (1984). "Models for Estimation of Technical and Scale Inefficiencies in Data Development Analysis", Management Science 30, 1078–1092.

Ben Naceur, S. Hichem Ben Khrdhiri and Barbara Casu, (2009), What drives the efficiency of selected MENA banks? A meta-frontier analysis, ERF working paper n 499.

Berger, A., (1993). —Distribution-free‖ estimates of efficiency in the U.S. banking industry and tests of the standard distributional assumptions. Journal of Productivity Analysis 4 (3), 261– 292.

Casu, B., & Molyneux, P. (2003). A comparative study of efficiency in European banking. Applied Economics, 35, 1865–1876.

Charnes A., Cooper W. W. and Rhodes E. (1978). "Measuring the Efficiency of Decision Making Units", European Journal of Operation Research 2, 429–44.

Farrell, M. J. (1957). "The Measurement of Productive Efficiency", Journal of the Royal Statistical Society Series A120, 253–281

Førsund, F., C.A.K. Lovell, P. Schmidt (1980) A Survey of Frontier Production Functions and of their Relationship to Efficiency Measurement, Journal of Econometrics, 13(1), 5-25.A

Koopmans, T. C. (1951). "Analysis of Production as an Efficient Combination of Activities", Activity Analysis of Production and Allocation, Koopmans (Ed).

Limam, Imed, Measuring Technical Efficiency Of Kuwaiti Banks, Working Paper Series, API/WPS 0101.

Mostafa Mohamed M., (2009), Modeling the efficiency of top Arab banks: A DEA-neural network approach, Expert Systems with Applications, 36 Issue 1.

Olson, Dennis and Zoubi Taisier, (2010), Efficiency and Bank Profitability in MENA Countries, presented at American University of Sharjah Conference.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الاول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	ا. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	ا. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الارقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	ا. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	ا. جمال حامد	الثاني عشر
الإصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	ا. جمال حامد	الرابع عشر
الادوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	ا. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	ا. حسّان خضر	الثامن عشر
الارقام القياسية	ا. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	ا. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	ا. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات اسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	ا. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الاسواق المالية	ا. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الازمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الاجنبي المباشر: تعاريف	ا. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الاجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الاتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الاربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الاربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الإربعون
التقييم البيئي للمشاريع	ا. صالح العصفور	الثالث الإربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الاربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الاربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الاربعون
الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. احمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات الإنتاجية وقياسها	د. علي عبدالقادر علي	الستون
نوعية المؤسسات والاداء التنموي	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي	د. حسن الحاج	الثالث والستون
حساب فجوة الاهداف الإنمائية للألفية	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات التعليم	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. عدنان وديع	الثامن والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. احمد الكواز	التاسع والستون
السياسات التنموية	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. احمد الكواز	الواحد والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	د. احمد الكواز	الثالث والسبعون
المؤشرات المركبة	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
خصائص أسواق الاسهم العربية	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.إبراهيم اونور	الثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
بطالة الشباب	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون

الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الاسرج	التسعون
البنية الجزئية لاسواق الاوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. احمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الاوراق المالية	د. إبراهيم اونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد ابو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الاطر الرقابية لاسواق الاسهم العربية	د. إبراهيم اونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. احمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الازمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	**د. وليد عبدمولاه**	**المائة واربعة**
العدد المقبل		
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	**د. إبراهيم أونور**	**المائة وخمسة**

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box : 5834 Safat 13059 State of Kuwait
Tel : (965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax : 24842935

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب : 5834 الصفاة 13059 - دولة الكويت
هاتف : 24848754 - 24844061 - 24843130 - (965)
فاكس : 24842935

E-mail : api@api.org.kw
web site : http //www.arab-api.org